

معينه ويجز على الخلال جامع زوجه الحرم وكذا **المباشرة** قبل التحلل الاول
 فيما دون الفرج **بشهوة** لا بغيرها وكذا الحرم الاستئمان باليد **ويجب في**
 كل واحد من **جميع ذلك** ان الحرامات المذكورة **العقدية** الاقربا في الفصل
 بعرض **العقد النكاح** او قبوله فلا فدية فيه **فانه لا يتعقد** فوجوه كالعقد
 ولو جامع بعد المباشرة بشهوة او الاستئمان مستطقت عنه العتدية في الصوتين
 لدخولها في بدنة الجماع **ولا ينسد** الا الاحرام شئ من حرمان الاحرام
اولا الوطئ في الفرج فتعطل وان لم ينزل اذا وقع في العرة قبل الفراغ منها
 وفي طح قبل التحلل الاول قبل الوقوف بالاجماع ويعرض خلافا لابي حنيفة
 لانه على صدارة احراما صحيحا لم يحصل فيه التحلل الاول ولو كان المجامع في
 العرة او طح فيهما او صبيا غير المتولاه تعالى فلا رقت او لا ترقنوا فلفظ خير
 ومعناه النبي ولو وقع على الحبر اتمنع وقوعه في طح لانه اخباره تصح
 صرفا فتلما مع انه ذلك وقع كثير ولا يصل في النبي فتفسد الفساد وقاسوا
 العرة على طح اما غير الجمن من صبي او مجنونة فلا يفسد ذلك الجماعه وكذا انما
 والجاهل والكفر ولو اهرم مجامع لم يتعقد احرامه على الاصح في زوايا بدنة
 ولو اهرم حال النزوح صح في احد اوجه يظهر ترجيحه لانه النزوح ليس جماع
تنبيه يحصل التحلل الاول في طح بفعل اثنين من ثلاثة وهي
 اى يوم الحرام والحلق والتقصير والتعلق بالنبوع بالسعي او لم يكن فعله
 قبل ويجعل به البسوس من رأس الرجل والوجه للمرأة والحلق والقلم والطيب
 والصيد ولا تحل بعقد النكاح ولا المباشرة فيما دون الفرج لانه وى
 السنن بانسان جبر كما كالمه النوى اذ امره يتم الحرة احل لهم كل شئ
 الا السنن واذا فصل الثالث بعد الا شئ حصل التحلل الثاني وحل به

باقى الحرامات بالاجماع ويجب عليه الاتيان بما نفي من افعال الطح وهو المرى وهو المرى
 والمبيت مع اثنين من حرمه كحانة يخرجه من الصلاة بالتسليمه الاولى وتطلب
 منه التسليمه الثانية لكي المطلوب ههنا على سبيل الوجوب وههناك
 على سبيل الذبح اما العرة فليس لها الا تحلل واحد لانه طح يطول منه
 وتكثر اعماله في طح بعض حرمانه في وقت وبعضها في وقت اخر بخلاف العرة
 وفي طح ذلك المبتدئ والخاتمة لما طال الزمان الميض جعل لا يرتفع محظورة
 محلان انقطاع الدم والا غنسال والخاتمة لما قدر منها جعل لا يرتفع
 محظورة انها محظورة واحدة اذا جامع الحرة **لا يخرج منه اى العلم بالفساد**
 بل يجب المضيق فاسد منكم من طح او عمره لا طلاقا فانه تعالى وتوا
 طح والعرة منه فانه لم يتصل بينه الصحيح والفساد وصورة الاحرام
 يا طح فاسدا ان يفسد العرة بالجماع ثم يدخل عليها طح فانه يقع على الاصح
 ويتعقد فاسدا على الاصح المرصنة باب الاحرام فالسنة الجماعه اذا
 سالت عن احرام يتعقد فاسدا فهذا صورته ولا علم لها اخرى انتهى
 واما اذا اهرم وهو جامع فمعه يتعقد احرامه على الاصح في زوايا بدنة
 ثم شرع في القسم الثاني وهو العتديات فقال **ومن فاته الوقوف بعرفة**
 بعد ذرا وعينه وذلك بطلوع فجر يوم النحر قبل حضوره عرفات وبغوانة
 بغوات طح **تحلل** وجوبه بالحكة الموحية ونقص عليه الام لبلا يمسح بها
 بالتح في غير شهره واستئمان الاحرام كما تنديه واستناه حنيفة
 لا يجوز وحصل التحلل **عمره** اى جعلها في اى مكانها الخمسة
 المستتمه بيلها نعم شرطها يجب السعي ان لا يكون سعي بعد طواف
 قدومه فاذ كان سعي لم يجز لادائه كحارة الموحية عن الاصحاب **وعليه**

وكبار الترتيب من غير ان يكون له في طح